نظام B.O.T يهدف إلى تحفيز القطاع الخاص للقيام بالمشاريع التنموية التي تخدم الاقتصاد وتصب في صالحه

«بيان» :سوق الكويت حقق مستويات لم يشهدها منذ فترة طويلة

قال تقرير شركة بيان للاستثمار لقد تمكن سوق الكويت للأوراق المالية من الاستمرار في تحقيق المكاسب ومواصلة اداءه الإيجابي الذي استهل به العام الجديد، حيث عزز مكاسب مؤشراته الثلاثة التي تمكنت من تحقيق الارتفاع للأسبوع الثالث على التوالي، مدعوما من عمليات الشراء التي شملت العديد من الأسهم المدرجة، سواء القيادية أو الصغيرة، الأمر الذي مكن مؤشراته الثلاثة من تسجيل مستويات قياسية لم تشهدها منذ فترة، حيث أنهى المؤشر السعري تعاملات الأسبوع مغلقا عند أعلى مستوى له منذ شهر مايو الماضي، فيما أنهى المؤشر الوزني تداولات الأسبوع الماضي مسجلا أعلى مستوى إغلاق له منذ شهر يوليو من العام 2011، في حين أغلق مؤشر كويت 15 عند أعلى مستوى له على الإطلاق منذ بداية العمل به بتاريخ مايو الماضي.

وأضاف التقرير على صعيد الأخبار الاقتصادية، اتفقت الحكومة مع اللجنة المالية على رفع تعديلات على قانون الشركات الجديد إلى مجلس الأمة، وقد صرح وزير التجارة والصناعة أن الملاحظات ستقدم على شكل تعديل على القانون حال إقراره، وذلك بناءً على التوصيات التي تقدمت بها اللجنة المالية واتحاد المصارف واتحاد الشركات الاستثمارية، وبعض الجهات الأخرى، مثمنيا الموافقة على تلك التعديلات.

وتابع نأمل أن تشمل هذه التعديلات ما جاء في الفقرة الأخيرة من المادة «214» وهي «يكون للشركة رئيس تنفيذي يعينه مجلس الإدارة». بالإضافة إلى استمرار القانون في منع تولي ذات الشخص رئاسة مجلس إدارة أكثر من شركة، حيث أننا نرى أن هذا النص قد يكون مناسبا للشركات المساهمة الكبيرة والعامة، خاصة تلك التي تدير أموال الغير مثل البنوك، إلا أننا لا نرى أن يشمل هذا البند الشركات المساهمة المقفلة الصغيرة، والعائلية منها بشكل خاص، حيث أن ذلك سيتسبب بمشاكل عدة لتلك الشركات، والتي تمثل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي بالكويت، خاصة كون العديد من تلك الشركات هي بمثابة شركة أم تملك شركات تابعة، وذلك بسبب وجود قانون «الوحدة والتخصص»، والذي يحيل دون إضافة أغراض إضافية لهذه الشركات فتطر إلى تأسيس شركة تابعة لها، وبفرض القانون تعيين رؤساء مجلس إدارة مختلفين لتلك الشركات يكونوا في الأغلب «صوريين»، وبالتالي لابد من أخذ تلك الملاحظة بعين الاعتبار.

وأشار التقرير نشرت انباء خلال الأسبوع الماضي تفيد بقيام بعض نواب مجلس الأمة بتقديم اقتراح بقانون في شأن تعديل القانون رقم 7 لسنة 2008 بنظام الـB.O.T، حيث أوضحوا أن الدافع وراء المقترح يتبلور في تلافي عيوب القانون الحالي، والتي بعد من بينها إلغاء العديد من العقود، حيث أنه لا يمكن التجديد طبقا للقانون الحالي إلا من خلال مزايدة عامة، وما يترتب على ذلك من إعاقة عمل المنشآت وإلحاق الضرر بها، ومن ثم فإن القانون لا يشجع أو يحفز القطاع الخاص على عملية الاستثمار والتنمية.

وقال التقرير أن نظام الـB.O.T في الأساس يهدف إلى تحفيز القطاع الخاص للقيام بالمشاريع التنموية الكبرى التي تخدم الاقتصاد وتصب في صالحه، إلا أن هذا القانون في الكويت لم يحقق هذا الهدف، وقد تبين أن القطاع الخاص قد أحجم عن التقدم للحكومة بمشاريع جديدة بنظام الـB.O.T لعدم ملائمة هذا القانون مع متطلبات القطاع الخاص، بسبب العيوب الكثيرة التي يحتويها هذا القانون، وهو الأمر الذي اعترف به الكثير من المسئولين، وانتقدته العديد من الجهات الاقتصادية، ولاسيما فيما يخص الجدوى الاقتصادية المناسبة، والتي تعد غير مشجعة، إضافة إلى المهلة الممنوحة للقطاع الخاص لاستغلال المشروعات، والتي تعد قصيرة نسبيا قياسا إلى حجم الاستثمارات المتدفقة، مما يقلل من العائد الاقتصادي لتلك المشاريع ويتسبب في إحجام القطاع الخاص عن المشاركة فيها.

وأوضح على صعيد آخر، أصدر ديوان المحاسبة التابع لمجلس الأمة تقريره لعام 2012، إذ انتقد فيه أداء جهات الدولة خلال العام، مؤكدا أن كثيرا من المشاريع لم تنجز، بسبب سوء التخطيط، وضعف القدرات التنفيذية، فضلا عن الفساد والتجاوزات والمخالفات الكبيرة. وكشف تقرير الديوان حول نتائج تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية خلال العام الماضي عن هدر كبير في المال العام، إضافة إلى مخالفة القوانين واللوائح. وذكر الديوان أن أبرز الظواهر التي تم استخلاصها كانت تدني نسبة إنجاز مشاريع الخطة السنوية 2012/2011، مما سيترتب عليه عدم تحقيق الأهداف الواردة في الخطة الإنمائية للدولة للسنوات المالية 2011/2010 : 2014/2013.

مؤشر السوق

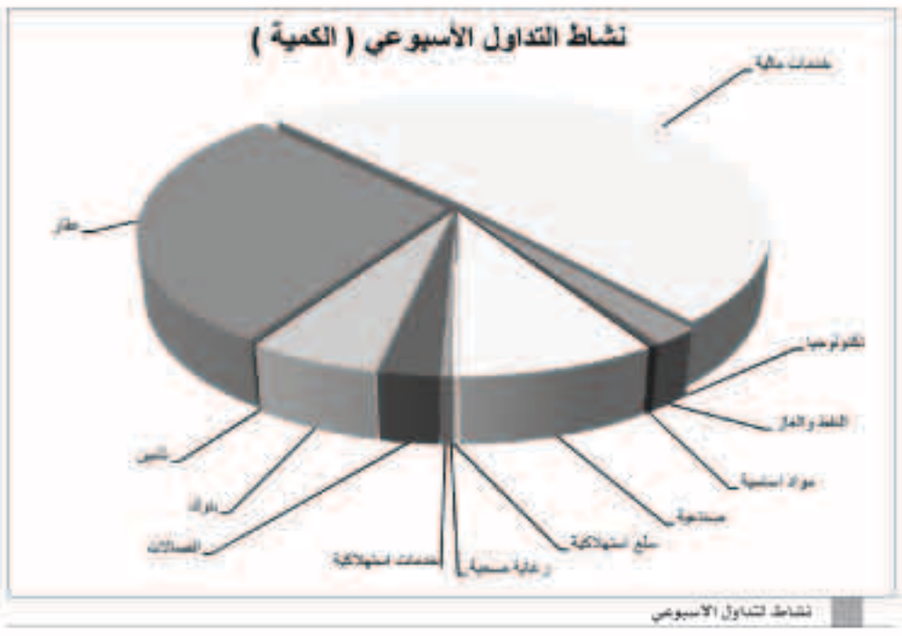

نشاط التداول الأسبوعي

قطاع الاتصالات في السوق الأكثر ارتفاعاً

سجلت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية ارتفاعاً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، وكان قطاع الاتصالات هو الأكثر ارتفاعاً، إذ أغلق مؤشره عند 946.44 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 3.61 في المئة، تبعه في المركز الثاني قطاع التكنولوجيا، والذي سجل مؤشره ارتفاعاً نسبته 2.44 في المئة بعد أن أغلق عند 845.64 نقطة، في حين شغل قطاع المواد الاساسية المرتبة الثالثة، إذ سجل مؤشره ارتفاعاً نسبته 1.89 في المئة بعدما أغلق عند مستوى 1,000.43 نقطة. أما أقل القطاعات تسجيلاً للمكاسب، فكان قطاع الخدمات الاستهلاكية، والذي أنهى مؤشره تعاملات الاسبوع مسجلاً نمواً نسبته 0.33 في المئة، مغلقاً عند مستوى 944.26 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الاسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.11 مليار سهم شكلت 50.88 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 28.74 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 624.56 مليون سهم للقطاع، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 8.75 في المئة بعد أن وصلت إلى 190.04 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 36.35 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 60.13 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 23.01 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 38.06 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع البنوك، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 28.80 مليون سهم شكلت 17.41 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

مواصلة اداءه الإيجابي

واشار علي صعيد اداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد تمكن السوق من مواصلة اداءه الإيجابي الذي يشهده هذه الفترة بدعم من القوى الشرائية التي طالت العديد من الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء، بالإضافة إلى عمليات المضاربة النشيطة التي تتركز على عدد من الأسهم الصغيرة في السوق، مما مكن مؤشرات السوق الثلاثة من الإغلاق في المنطقة الخضراء للأسبوع الثالث على التوالي، ولاسيما المؤشر السعري الذي تمكن من تعزيز مكاسبه وتخطي مستوى الـ6,100 نقطة صعودا.

وعلى الرغم من المكاسب الجيدة التي حققها السوق في الأسبوع الماضي، إلا أن عمليات جني الأرباح لم تكن غائبة في التأثير على مجريات التداول خلال معظم الجلسات اليومية، حيث اتجه بعض المتداولين لتنفيذ مثل هذه العمليات بهدف الاستفادة من الارتفاعات التي سجلتها أسهمهم خلال الفترة السابقة، مما انعكس على أداء مؤشرات السوق بشكل عام، ولاسيما المؤشر العام الذي شهد تذبذبات محدودة ضمن نطاقات ضيقة، وإن كان باتجاه عام صعودي، إلا أن تلك العمليات لم تفلح في سحب السوق إلى المنطقة الحمراء على المستوى الأسبوعي، واكتفت فقط بتقليص مكاسبه.

هذا ويشهد السوق خلال هذه الفترة حالة عامة من الترقب والحذر، انتظارا للإعلان عن النتائج المالية للشركات المدرجة عن العام المالي 2012، والتي لا شك أنها سوف تحدد المسار العام للسوق خلال المرحلة المقبلة.

واقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 6,139.30 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 1.18 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني مكسباً نسبته 1.08 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 431.17 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,046.15 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1.24 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل ارتفاع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث زاد متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 18.51 في المئة ليصل إلى 33.09 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول نمواً نسبته 32.89 في المئة، ليبلغ 434.62 مليون سهم.

يستمر لمدة 4 أيام بمشاركة 26 شركة ويفتتحه الشيخ نمر الفهد

«المسار» تطرح مشاريع بقيمة 6.3 مليارات دولار في معرض الراية للعقار

سعود مراد

محمد كرم

نادر الحبيب

اعلن مدير عام مجموعة المسار لتنظيم المعارض والمؤتمرات سعود عبد العزيز مراد أن الشركات المشاركة في معرض الراية للعقار الكويتي الذي تنطلق فعالياته مساء اليوم «الأحد» ستطرح مشاريع قيمتها السوقية تبلغ 6.3 مليارات دولار في المعرض الذي يستمر لمدة 4 أيام، مشيرا إلى أن المعرض يقام تحت رعاية الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية والوكيل المساعد لشؤون المنظمات العالمية وحقوق الملكية الفكرية بالإنابة الشيخ نمر فهد المالك الصباح وتستمر فعالياته حتى 23 يناير الجاري واستقطب نحو 26 شركة تطرح مشاريع متنوعة تتوزع على الكويت والخليج وباقي دول العالم حيث يضم المعرض فللا وشققا سكنية واراضي للبناء الى جانب مشاريع وفرص استثمارية مميزة في دول خليجية وعربية وبعض الدول الأوروبية .

ومن جانبه أعلن الرئيس التنفيذي والشريك بشركة الأرجوان المتحدة للعقارات احسان ابو نفيسة في تصريح صحافي أن الشركة ستطرح خلال مشاركتها في المعرض مشاريعها العقارية المميزة الواقعة بمدينة إسطنبول بتركيا، والتي تعد من اهم وافخم المشاريع العقارية ذات العائد الاستثماري المرتفع حيث سيتم عرض مشاريع الأرجوان العقارية فيما بعد فرصة مميزة لاستعراض مشاريع الشركة المختلفة ولاسيما المشروعات الحصرية التي تسوقها الشركة في إحدى أجمل مدن العالم، وتحديدا الواقعة في الجهة الأوربية من مدينة إسطنبول بتركيا.

ومن جهته قال المدير العام في شركة دعم للتطوير العقاري عيسى بارون أن الشركة ستطرح خلال مشاركتها في المعرض مشاريع تتوزع على معظم مناطق الكويت بقيمة اجمالية 30 مليون دينار، مشيرا إلى أن «دعم» تعتزم ضخ 30 مليون دينار في مشاريع جديدة تتضمن ابراجا في المنطقة العاشرة وفي الكويت العاصمة بالتزامن مع تركيزها على التوسع في السوق المحلي.

واوضح بارون أن الشركة ستقدم لعملائها في المعرض مشروع برج الوليد المؤلف من 17 دورا في منطقة السالمية بشارع عمان ويحتوي كل دور فيه على اربع شقق، الشقة ذات الثلاث غرف تبلغ مساحتها الصافية حوالي 82 مترا مربعا، وتتكون من 3 غرف نوم، عدد 2 حمام، مطبخ، صالة، اما الشقة ذات الغرفتين فتبلغ مساحتها الصافية حوالي 72 مترا مربعا، وتتكون من 2 غرفة نوم، عدد 2 حمام، مطبخ، صالة، كما ستطرح الشركة أيضا مشروع «ابراج المهنا السكنية 5 - الفنطاس» حيث يقع مشروع ابراج المهنا السكنية 5 المؤلفة من 5 أبراج في منطقة الفنطاس، مباشرة على خط الفحيحيل السريع ويحتوي كل برج على 12 دورا كل دور يتكون من اربع شقق. كل شقة تبلغ مساحتها الإجمالية التقريبية حوالي 80 مترا مربعا فيما تتكون كل شقة من 2 غرف نوم، 2 حمام، مطبخ، صالة.

ومن جهته قال المدير التنفيذي في شركة دعم للتطوير العقاري عدنان المهنا ان شركة دعم للتطوير العقاري هي اكبر شركة متخصصة في شقق التمليك بالسوق المحلي ولديها حزمة من المشاريع التوسعية الكبرى حيث ستسوق خلال المعرض مشروع ابراج المهنا السكنية 4 - السالمية حيث يقع مشروع ابراج المهنا السكنية 4 المؤلف من 12 دورا في منطقة السالمية، خلف مستشفى المواساة ويحتوي كل دور على اربع شقق، كل شقة تبلغ مساحتها الصافية حوالي 82 مترا مربعا، عدد 2 غرفة نوم، 2 حمام، مطبخ، صالة وغرفة طعام كما ستقدم الشركة لعملائها ايضا مشروع «برج المهنا السكني 7 - بنيد القار» الواقع في بنيد القار وهو عبارة عن 15 طابقا مع اطلالة بحرية.

وبدوره قال مسؤول التسويق في شركة الخليج العقارية على الكندري أن الشركة ستطرح في المعرض مشروع منتجع سرابيفو وهو باكورة أعمال الشركة في جمهورية البوسنة والهرسك وهو عبارة عن منتجع نموذجي على مساحة 180 الف متر مربع في موقع متميز بمدينة اوستيك مقاطعة حجيج ضمن محافظة سراييفو، ويعتبر منتجع سرييفوا من اكبر المشاريع العقارية على مستوى دولة البوسنه والهرسك وبعد الاول من نوعه باحتوائه على بنية تحتيه متكاملة وخدمات متطورة ونماذج فلل وشقق متنوعه تقع على اراضي تبلغ مساحتها نحو 500 متر مربع للفيلا الواحده وفق احدث المواصفات والمعايير والمواصفات العالمية مشيرا إلى أن شركة الخليج العقارية تاسست بغرض الاستثمار والتطوير العقاري في دولة البوسنة والهرسك وتشمل أنشطة العمل الرئيسية للشركة تملك الأراضي بهدف تطوير مشاريع البنية التحتيه والمشاريع العقاريه بكافة انواعها واستخداماتها السكنيه والتجاريه والصناعيه والسياحيه والصحيه والتعليميه والترفيهيه كما تتمتع الشركة بخبرة واسعة في السوق العقاري بالبوسنة

ومن جهته قال رئيس مجلس الادارة والمدير العام في شركة الامراء الدولية العقارية حسين اسماعيل دشتي ان الشركة حققت نجاحات قياسية في استثماراتها العقارية في بريطانيا حيث نجحت في تحقيق عوائد للمجموعة الاولى التي قامت بالشراء فيما لايزيد على العام وصلت إلى 30 في المئة على راس المال للمستثمرين في اراضي كروبدن البريطانية بعد انجازها صفقات تخارج ناجحة مشيرا إلى ان الشركة لديها حزمة من الاراضي في الاردن منوها إلى ان الشركة تعتزم طرح شقق سكنية فاخرة في تركيا خلال الفترة المقبلة .

واشار دشتي إلى ان الشركة ستطرح خلال مشاركتها في المعرض تشكيلة واسعة من الاراضي والعقارات في الاردن إلى جانب مشروعها المتميز للاراضي في بريطانيا « كروبدن- وارلينجهام» وهو عبارة عن مجموعة من الاراضي السكنية بمنطقة وارلينجهام وتحديدا في كروبدن التي تبعد عن الاكسفورد الاجور والهايد بارك بوسط لندن نحو 13 ميلا وتتمتع المنطقة بتوافر جميع المرافق والخدمات إلى جانب ملاعب الجولف وبنوك كما انها متصلة بمحطة للقطار والحافلات فضلا عن قربها من مطار لندن جاتويك .

واشار دشتي إلى ان الاستثمار العقاري يمثل حاليا ملاذا آمنا لكنه قال ان الاستقرار السياسي يبات مهما في تحديد خارطة الاستثمارات العقارية لنتجة نمو البلدان المستقرة سياسيا واقتصاديا مثل الاردن وبريطانيا وهو ما تطبقة الشركة بنجاح

ومن جهته أعلن رئيس مجلس الادارة في شركة ايبلا للتجارة العامة والمقاولات محمد حسين كرم ان الشركة ذات مسئولية محدودة وتم تاسيسها عام 2008 ومقرها الكويت وتمتلك الشركة حصة إستراتيجية في شركة ايه اف كيه وهي شركة مساهمة ذات مسئولية محدودة وتتخذ جمهورية المانيا الاتحادية مقرا لها، ومن أهم انشطة الشركة بيع وشراء العقارات وتطويرها مشيرا إلى أن الشركة ستقوم خلال مشاركتها في المعرض بتسويق حزمة من الوحدات السكنية المملوكة لها في جمهورية المانيا الاتحادية وتحديدا بمنطقة «زوار بروكن» بتسهيلات عدة حيث تتميز هذة المنطقة بالهدوء والطبيعة الخلابة ووجود أقوي مركز تسويقي وهو «الاوت ليت «حيث يوجد به أكثر من « 200 « محل تجاري ذات ماركات عالمية، وكذلك العديد من المطاعم والمقاهي العالمية وتتوافر بها الخدمات الترفيهية كالفروسية والسباحة والتزلج وكرة القدم .

واشار كرم إلى انه بحسب تقديرات مجموعة «سي بي آر إي» للبحوث العقارية فإن المستثمرين الأسان قد انفقوا 3.52 مليارات يورو في 2011على استثمارات عقارية لا تقل عن 50 منزلا، بزيادة 76 في المئة مقارنة بالعام السابق.وذلك يعود إلى حالة المرونة التي يتمتع بها الاقتصاد الألماني واحتمال ارتفاع قيمة الإيجارات.

مصر: ارتفاع تحويلات المصريين في الخارج إلى نحو 20 مليار دولار

القاهرة - «كونا» - أعلنت الرئاسة المصرية أمس ارتفاع اجمالي تحويلات المصريين العاملين في الخارج خلال عام 2012 الى 19 مليارا و55 مليون دولار بزيادة نحو 4 مليارات و731 مليون دولار عن عام 2011. وقال مستشار الرئيس المصري لشؤون المصريين في الخارج ياسر علي في بيان انه وفقا لاحصاءات البنك المركزي المصري «التي تمت بناء على طلب مؤسسة الرئاسة» فقد تبين ارتفاع اجمالي التحويلات في الـ6 شهور الاخيرة فقط الى 9 مليارات و100 مليون بزيادة نحو مليار و100 مليون دولار عن الفترة من عام 2011.

واضاف ان اجمالي تحويلات المصريين في الخارج خلال ديسمبر الماضي بلغ مليارا و400 مليون دولار تقريبا موضحا ان الرقم الأخير اضافة للتحويلات الطبيعية يمثل تتويجا عمليا لحملات ومبادرات قام بها عدد من اتحادات وجمعيات المصريين في الخارج لتشجيع تحويلات المصريين للبنوك داخل مصر. وثمن الإقبال المتزايد على تحويل المدخرات الى مصر قائلا «يوما بعد يوم يثبت المصريون في الخارج بصورة عملية حبهم لمصر ومتانة الأواصر التي تربطهم بها والتي تسمو فوق المصالح الشخصية والانتماءات الحزبية والارتباطات الرئاسية أو الوزارية».

«التعمير»: انتعاش ملحوظ لقطاع الأندية الصحية في المنطقة

أوضح تقرير صادر عن «شركة التعمير للاستثمار العقاري» أن قطاع الأندية الصحية شهد ازدهارا بمنطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة ، ويعكس هذا الازدهار التزايد الكبير والملفت في عدد الأندية والمراكز الصحية.

وأشار التقرير إلى أن منطقة الشرق الأوسط تمثل سوق رئيسي وجاذب للشركات العالمية التي تمتلك وتدير الأندية الصحية وترغب بالتوسع في أعمالها، وذلك في ظل أن العديد من المواقع الرئيسية في المنطقة تخلو من الأندية الصحية ومرافق اللياقة البدنية.

وذكر التقرير بانه ووفقا لدراسة حديثة، فإن أكثر من 60 في المئة من الإماراتيين يعانون من زيادة في الوزن، ونحو الثلث من الإماراتيين كذلك يعانون من مرض السكري، وتأتي هذه المؤشرات المرتفعة لتعكس نمط العادات الغذائية السيئة لدى الغالبية من الناس، عوضا عن عدم ممارستهم للتمارين الرياضية.

ومن المعتقد بأن دولة الإمارات العربية المتحدة هي من أعلى الدول من حيث معدلات السمنة على مستوى العالم، بل وإنها أعلى من تلك المسجلة في الولايات المتحدة الأميركية. وتبعا لمجمل هذه العوامل، أصبحت مسالة إيجاد حلول وبدائل للياقة البدنية في المنطقة ضرورة حتمية.

وأوضح تقرير «التعمير» أن التوجهات الحديثة تشير إلى أن قطاع الفنادق يركز وبشكل أكبر على توفير مرافق اللياقة البدنية للنزلاء، والتي تشمل مختلف الخدمات مثل أجهزة التمرين المختلفة وارفف المتعلقات الخاصة بهم. وتتعاون الشركات التي تدير الأندية الصحية مع الفنادق بهدف توفير مرافق اللياقة البدنية والصحية في العروض المقدمة للنزلاء، و يتوقع أن تتركز عروض الفنادق خلال السنوات المقبلة على مرافق وخدمات اللياقة البدنية ، ويأتي ذلك انسجاما مع تزايد نسبة اهتمام المسافرين بأمور الرياضة والصحة.

وعلاوة على ذلك، من المتوقع بان يسهم تركيز الحكومة على الرياضة والترفيه في تدعم اهتمام العامة بالصحة واللياقة البدنية. وخير مثال هو نجاح الحكومة القطرية باستضافة بطولة كاس العالم-الفيفا- لكرة القدم في 202

وفي نفس السياق، تقوم حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة باتخاذ مبادرات متعددة هادفة في مجملها إلى تعزيز الاهتمام بالصحة واللياقة البدنية. وتتمثل إحدى هذه المبادرات بمارثون دبي السنوي. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الشركات المتخصصة بقطاع اللياقة البدنية على الإسهام كذلك في التحفيز على المشاركة باحداث من هذا النوع، ومنها على سبيل المثال قيام سلسلة الأندية الصحية الرائدة «فيتنس فيرست الشرق الأوسط» ، بإدارة نادي لرياضة الجري في الإمارات والذي يهدف إلى تدريب المشاركين بمارثون «ستاندرد تشارترد دبي» والذي سيقام في يناير 2013. ومن المتوقع أن تؤدي هذه المبادرات إلى زيادة نسبة الوعي بأهمية الرياضة واللياقة البدنية، ودفع وتيرة الأعمال والأنشطة الخاصة بهذا القطاع الحيوي.